

المؤتمر العام

GC(48)/OR.5
Date: March 2006

General Distribution

Arabic
Original: English

الدورة العادية الثامنة والأربعون

جلسة عامة

محضر الجلسة الخامسة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الأربعاء ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/١٠
الرئيس: السيد روناكي (هنغاريا)
لاحقاً: السيدة هول (كندا)

المحتويات

الفقرات	بند جدول الأعمال*
١٣٥-١	٧ المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع) كلمات مندوبي:
١٤-١	زمبابوي
٢٣-١٥	فنلندا
٣٤-٢٤	الهند
٤١-٣٥	إسرائيل
٥٣-٤٢	البرازيل

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(48)/INF/16/Rev.1.

[*] الوثيقة GC(48)/25.

"هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التوصيات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التوصيات الى Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100 A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108; أو e-mail secpmo@iaea.org أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

الفقرات	بند جدول الأعمال*
٦٣-٥٤	باكستان
٧١-٦٤	كوبا
٨٤-٧٢	الجمهورية العربية السورية
٩١-٨٥	السنغال
١٠٣-٩٢	بيلاروس
١١٦-١٠٤	إيطاليا
١٢٣-١١٧	النيجر
١٣٥-١٢٤	اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٧- المناقشة العامة والتقارير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع)
(الوثيقة GC(48)/3)

١- قال السيد مويو (زمبابوي) إنه ينبغي تعزيز الدور الهام الذي تؤديه الوكالة في ما يخص عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي. وأعرب عن تقدير بلده لجهود الوكالة الهادفة إلى تقوية نظام الضمانات، مضيفاً أنه يرى، على ضوء أنشطة التحقق الجارية في ليبيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، بأنه ينبغي إفساح المجال أمام الوكالة لتستمر، دون أي عائق، في إثبات فائدتها كآلية متوازنة وخبيرة وفعالة وضرورية تهدف إلى الترويج لمبدأي عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي على المستوى العالمي، وللاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. كما ينبغي السماح للوكالة بأن تنفذ ولايتها، وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون إعاقة أو تحامل أو قيود سياسية غير مسوّغة. ويجدر بالوكالة أيضاً أن تروج للتنمية وتدعم حق الدول الأعضاء الثابت في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية لأغراض سلمية وإنتاج هذه الطاقة واستخدامها دون تمييز، كما ينبغي عليها تيسير أكمل قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية بين الدول.

٢- ويساور زمبابوي القلق بشأن الأمان النووي. فالتوسع من جانب أي دولة من الدول الأعضاء يشكّل تهديداً للسلام الدولي، مثله مثل أي نوع من أنواع الإرهاب.

٣- وأثنى على تطبيق الوكالة لتقنية الحشرة العقيمة في مكافحة ذباب تسي تسي الذي يشكّل واحدة من أكبر العقبات أمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في أفريقيا. كما رحّب أيضاً بعمل الوكالة مع الحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، ومع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، من أجل إقامة مناطق خالية من ذباب تسي تسي. واستفاض في الثناء على الوكالة وشركائها في مجال التنمية لتمويلهم البحوث المخبرية والأعمال الإنمائية الجارية في زاييرسدورف والهادفة إلى توسيع استخدام تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الناقل للملاريا.

٤- وأعرب أيضاً عن تقديره لدعم الوكالة المستمر للمشاريع التي تقيمها زمبابوي في مجالات الصحة والمياه والاختبارات غير المتلفة والزراعة، راجياً أن تساهم مسودة الإطار البرنامجي القطري الجاري وضعها حالياً في تعزيز أفضل لتنفيذ برامج التعاون التقني في زمبابوي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠.

٥- وأفاد بأن زمبابوي ملتزمة بوضع إطار قانوني مناسب لتطبيقات الطاقة النووية لأغراض سلمية، مما يتوقع منه أن يساعدها على تحقيق المعلمين ١ و٢، ويؤدي إلى تيسير التنفيذ التام لمشاريع الوكالة. كما أفاد بأن مشروع قانون خاص بالوقاية من الإشعاعات أصبح قانوناً نافذاً في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٦- وتعرب زمبابوي عن تقديرها لما تعقده الوكالة من دورات تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية للمتخصصين. وقد تلقى الكثير من خبراءها الوطنيين تدريباً منتظماً من الوكالة، ونتيجة لذلك، يزداد الطلب عليهم في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

٧- وذكر أن المساعدة التي تقدمها الوكالة في مجال الهيدرولوجيا النظرية تساعد على تحسين إنتاج المحاصيل، وذلك في إطار برنامج إصلاح الأراضي في زمبابوي. وتساعد المعدات التي توفرها الوكالة من أجل تقييم مستودعات المياه الجوفية في ماتابيليلاند في ضمان إنتاج المحاصيل الزراعية على مدار السنة. ووفرت الحكومة موارد مالية واسعة لهذا المشروع. ويحظى تقديم الوكالة وغيرها من الشركاء الإنمائيين للمزيد من

الموارد بالترحيب. واسترسل قائلاً إن زمبابوي تعرب عن امتنانها للوكالة على مواصلة مشاركتها في تطوير الأسمدة الحيوية.

٨- وتعكف الوكالة على تقديم المساعدة من خلال مشروع إقليمي معني بمكافحة الأمراض الرئيسية التي تصيب المواشي والقضاء على هذه الأمراض في إطار المجموعة الإنمائية لجنوب أفريقيا. ويحدو بلده الأمل في أن يتكفل هذا المشروع بالنجاح وفي أن يكون مصدراً إقليمياً موثقاً به ومستداماً للإمداد بالكواشف والأطعم الضرورية لتشخيص الأمراض التي تصيب الحيوانات والقضاء على هذه الأمراض.

٩- ويعرب بلده عن تقديره للمساعدة المقدمة في شكل معدات وتدريب وزيارات يقوم بها الخبراء فيما يخص استحداث تقنيات جزيئية معانة بالنظائر للكشف عن السرطان ومعالجته ومكافحته في وقت مبكر، ويقدم كامل دعمه لمبادرة برنامج العمل من أجل علاج السرطان. ويمكن الدعم التقني المباشر المقدم من الوكالة إلى المستشفيات الرئيسية في زمبابوي من أجل معالجة مرض السرطان آلاف المواطنين من الحصول على ما هم في أمس الحاجة إليه من مسكنات للألام الناجمة عن هذا المرض والعلاج الشافي منه.

١٠- وقال إن سوء التغذية مشكلة رئيسية متفشية في أفريقيا، ولاسيما بالنسبة للذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشري والإيدز. ويرحب بلده بمشروع الوكالة الرامي إلى تحسين التغذية باستخدام تقنيات نظيرية لتقييم برامج التدخل التغذوية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز في أفريقيا. ويحدو بلده الأمل في أن تحسن برامج التدخل هذه صحة معظم السكان الذين يعانون من هذا المرض.

١١- وأثنى على الوكالة بخصوص مختلف مشاريع الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (أفرا) التي تستفيد منها زمبابوي، بما فيها المتعلقة منها بصيانة الأجهزة الطبية والعلمية، وتقوية البنية الأساسية للتصرف في النفايات، واستحداث سلاطات محسنة من المحاصيل، وتحسين العلاج الإشعاعي وقدرات واسمات الأورام، والاختبارات غير المتلفة.

١٢- وتواصل حكومة بلده والوكالة العمل معاً من أجل إعطاء الأولوية للأنشطة المضطلع بها في ميادين رئيسية مثل الزراعة والغذاء والتغذية وموارد المياه والصحة العامة وتيسير تقديم المساعدات الإنمائية الدولية.

١٣- وقال إن تطوير مصادر الطاقة التجارية يمثل تحدياً لمناطق العالم كافة وإن توليد الكهرباء بمستويات غير كافية أصبح عقبة كأداء تقف في طريق تطوير القارة الأفريقية، وخاصة في أفريقيا الجنوبية. ولا يزال استخدام التكنولوجيا النووية في قارة أفريقيا الأدنى مستوى.

١٤- وختاماً، فقد تعهدت زمبابوي بالوفاء بالتزاماتها التي قطعتها للوكالة وسددت معظم مساهماتها المستحقة في الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني.

١٥- وتحدث السيد غرونبرغ (فنلندا) قائلاً إن نظام التحقق الذي وضعته الوكالة قد واجه خلال السنة الماضية عدداً متزايداً من التحديات الجديدة التي تثير قلقاً عميقاً من جانب المجتمع الدولي ونظام عدم الانتشار، بما في ذلك حالات الكشف عن شبكة للسوق السوداء النووية. وتستحق الوكالة الثناء على الأسلوب المهني والنزيه والموضوعي الذي تعاملت به مع هذه التطورات. وأضاف أن ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وأن من الضروري الخروج بمحصلة إيجابية تحظى بدعم عالمي في المؤتمر المقبل

لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وتتطلع فنلندا إلى معرفة نتائج عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي اجتمع لبحث نهج نووية متعددة الأطراف.

١٦- وقال إن تنفيذ البروتوكول النموذجي الإضافي سيساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار. وينبغي أن يشكل الانضمام إلى البروتوكول الإضافي شرطاً للإمداد فيما يخص عمليات النقل النووي إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد أدخل بلده بروتوكوله الإضافي حيز النفاذ وشرع في تنفيذه عملياً. وأجرى برنامج الدعم الفنلندي تدريبات تتعلق بالأنشطة المتصلة بالبروتوكول الإضافي. وعقدت حلقة عمل تجريبية بشأن أنشطة البروتوكول الإضافي بفنلندا في نيسان/ أبريل، وتقرر عقد أول حلقة عمل شاملة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر.

١٧- واسترسل قائلاً إن احتمال وجود صلة بين الإرهاب والقوى النووية قد لقي اهتماماً متزايداً في أعمال الوكالة خلال السنوات الثلاث المنصرمة. وتقدم فنلندا كامل دعمها لخطة عمل الوكالة المتعلقة بالأمن النووي. وقد قدمت دعماً عينياً لأنشطة الوكالة، ويسره أن يعلن عن تقديم مساهمة طوعية جديدة بمبلغ ١٠٠٠٠ يورو إلى صندوق الأمن النووي. وخلال السنوات العشر المنصرمة، تراوح مبلغ الدعم المالي الذي قدمته فنلندا للأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف، ولاسيما في أوكرانيا وروسيا ودول البلطيق، بين ٢ و ٣٥ مليون يورو سنوياً.

١٨- وأصبحت الحاجة إلى تحديث اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ماسة بشكل مطرد بفعل تهديد الإرهاب النووي، وكان بلده واحداً من البلدان التي طلبت عقد مؤتمر دبلوماسي للتفاوض بشأن إدخال تعديلات على الاتفاقية. وأعربت فنلندا أيضاً عن تقديم كامل دعمها لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

١٩- وفيما يتعلق ببرنامج الوكالة للسنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، ينبغي أن تركز المناقشات بين الدول الأعضاء والأمانة على مضمون البرنامج أولاً، ومن ثم تركز على الموارد اللازمة والمتاحة. وأضاف أن من الضروري أن تدرج عناصر البرنامج إدراجاً واضحاً ضمن نطاق الوظائف المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة وينبغي أن يتوفر قدر كاف من المرونة فيما يتصل بتخصيص الموارد للأنشطة الجديدة ذات الأولوية، حتى بين البرامج الرئيسية. ورحب في هذا الصدد بالاتفاق الجامع المبرم في تموز/ يولييه ٢٠٠٣ الذي يكفل توفير تمويل كاف للأنشطة الأساسية التي تضطلع بها الوكالة.

٢٠- ومضى قائلاً إن فنلندا تعلق أهمية كبيرة على برنامج التعاون التقني وهي حريصة دوماً على دفع حصتها في الرقم المستهدف بكاملها وفي أوانها. ومن الضروري أن تدرج مشاريع التعاون التقني ضمن نطاق اختصاصات الوكالة وينبغي أن تكون متسقة مع أهداف التنمية الوطنية المنصوص عليها في الأطر البرنامجية القطرية. وعلاوة على ذلك، لا بد من تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، من أجل أن تكون المدخلات النووية للوكالة مبررة ومهمة تقنياً وتفضي إلى الحصول على نتائج مستدامة. وينبغي أن يكون تمويل أنشطة التعاون التقني مسؤولية مشتركة تقع على عاتق البلدان المانحة والبلدان المتلقية.

٢١- وقد وافق البرلمان الفنلندي على المشروع الرامي إلى تشييد مفاعل خامس للقوى النووية في فنلندا، وذلك بعد عملية تحضيرية دقيقة. وقال إن العقد بين الجهتين المشغلة والبائعة قد وُقِع في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ وإن تنفيذ المشروع مستمر حسب الخطة المقررة. ومن المتوقع أن توافق الحكومة على منح رخصة التشييد في أوائل عام ٢٠٠٥، ومن المقرر أن يبدأ هذا المفاعل البالغة قدرته ١٦٠٠ ميغاواط بتوليد الكهرباء في عام ٢٠٠٩. وأهداف أمان هذه المحطة أعلى من أهداف الجيل الحالي من محطات القوى النووية، وتستفيد

الأعمال الرقابية استفادة كبيرة من الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في ميدان الأمان. وشجع الوكالة على مواصلة أعمالها فيما يتعلق بتحديد معايير حديثة للأمان النووي. وذكر أن الأمان والأمن والضمانات جوانب أخذة في الترابط فيما بينها بشكل مطرد، ويتعين مراعاتها مجتمعة إذا ما أريد استخدام القوى النووية دون مشاكل.

٢٢- وأضاف قائلاً إن الاستخدام المتواصل للقوى النووية يستدعي إيجاد حل ناجع وموثوق به للتخلص النهائي من النفايات النووية القوية الإشعاع والطويلة العمر. ومع أن هناك أغلبية كبيرة من الخبراء تتفق على أن التخلص من النفايات جيولوجيا هو مفهوم آمن، فإن من الضروري اتخاذ الحيطة والحذر واتباع طريقة متزنة في تنفيذ العملية المفضية إلى إنشاء مرفق للتخلص من هذه النفايات نهائياً. وقد وافق البرلمان الفنلندي على تحديد موقع للتخلص النهائي من الوقود المستهلك في عام ٢٠٠١، ويفترض أن يكون المرفق، الذي يُزمع استخدامه حصراً على الصعيد الوطني، قيد التشغيل بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٣- ويحدو بلده الأمل في أن تستفيد الوكالة من خبرة فنلندا في مجال تشييد مرفقها المخصص للتخلص النهائي من النفايات عند استحداثها إرشادات بشأن التصرف في الوقود المستهلك والنفايات القوية الإشعاع. وأعرب عن شكره للأمانة على تعاونها مع السلطات الفنلندية في وضع مفهوم للضمانات النووية من أجل التخلص من النفايات جيولوجيا ويحدوه الأمل في توثيق هذا التعاون أكثر فأكثر حالما تبدأ مرحلة التشييد.

٢٤- وتحدث السيد كاكودكار (الهند) قائلاً إن برنامج الطاقة الذرية في الهند قد بلغ مرحلة النضوج خلال السنوات الخمسين التي مرت منذ تأسيس إدارة الطاقة الذرية. وقد أفضت الأنشطة البحثية والإنمائية التي اضطلع بها علماء هذا البلد إلى تحقيق عمليات صناعية أثبتت جدواها من الناحية التجارية في ميدان كل من تكنولوجيا مفاعلات القوى التي تعمل بالماء الثقيل، ودورة الوقود، والماء الثقيل، والإلكترونيات والأجهزة. وذكر أن البلد محافظ على توازنه في ترجمة منجزاته في مجال البحث والتطوير إلى أنشطة صناعية ذات طابع تجاره تتصل بمفاعلات القوى السريعة ومفاعلات الثوريوم، في الوقت الذي يتواصل فيه العمل للتعجيل بتوسيع القدرات الوطنية للقوى النووية القائمة على المفاعلات الحرارية. ويتفق هذا الأمر وبرنامج الهند للقوى النووية الطويل الأجل المؤلف من ثلاث مراحل والذي صمم لتلبية احتياجاتها الناشئة والواسعة النطاق من الطاقة. وقد استغل عام اليوبيل الذهبي لحصر المنجزات التي حققتها الإدارة، وإعداد خريطة طريق وتحديد رؤية جماعية للمستقبل، وهي ممارسة شملت ما يقارب ١٥٠٠ عالم من العلماء الشباب ومرشديهم. واسترسل قائلاً إن ثمة دراسة أجريت بشأن زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في الهند خلال السنوات الخمسين القادمة وبشأن الدور الذي يحتمل أن تؤديه القوى النووية في هذا الصدد. وبالنظر إلى أن جميع التقديرات المتعلقة بإيجاد خليط الطاقة المناسب من أجل تحقيق التنمية المستدامة على مدى العقود المقبلة قد تضمنت جزءاً كبيراً من القوى النووية، فقد صممت الهند على أن تستند إلى قدراتها الوطنية المتراكمة. ورغم أن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط مؤخراً قد أكد مجدداً أن القوى النووية فعالة من حيث التكلفة. ومع ذلك، فإن أسعار الفائدة المتدنية والسائدة تفضل أيضاً الاستثمارات في مجال القوى النووية.

٢٥- وأضاف قائلاً إن برنامج الهند في المستقبل يهدف إلى تحقيق ما يلي: الانتقال في أقرب وقت ممكن إلى برنامج واسع النطاق لإنشاء مفاعلات سريعة وما يقترن بها من دورات وقود؛ وتطوير دورات وقود تتضاعف في فترة زمنية قصيرة؛ وإثبات جدوى تكنولوجيات استخدام الثوريوم على نطاق واسع؛ واستحداث تكنولوجيات تقدم الدعم للنمو المتسارع لنظم الثوريوم؛ ووضع تكنولوجيات رامية إلى التوليد المشترك للكهرباء والهيدروجين

والماء؛ والعمل في مجال تكنولوجيات الاندماج. وقال إن البرنامج يقترح أيضا أن يُشدد في التركيز على الصلة بين التعليم والبحوث والتكنولوجيا المحلية وأن يُركز بشكل خاص على الطاقة النووية والإشعاع.

٢٦- وشرع في تشييد أول محطة قوى نووية بقدرة ٥٠٠ ميغا واط كهربائي في الهند بالاستناد إلى مفاعل توليد سريع في كالبكام. وذكر أن وقود الكريبيد غير العادي المؤلف من خليط البلوتونيوم واليورانيوم والمستخدم في مفاعل التوليد السريع التجريبي قد وصل إلى درجة احتراق تقارب ١٢٥ ٠٠٠ ميغا واط في اليوم/ للطن. وقد أغلقت دورة وقود هذا المفاعل بالتلازم مع نجاح إعادة معالجة الوقود المستهلك. ويعكف حاليا أول مفاعل من مفاعلات توكاماك المستقر الحالة بزمن قدره ١٠٠٠ ثانية والمتسم بمجالات مغناطيسية حلقيية ومحيطية فائقة التوصيل، والذي يمكن استخدامه في عدد من البحوث الفيزيائية المتعلقة بالمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، على إعداد اختبارات لتبريد المغنطيسات واختبارات المرحلة الأولى من إدخال المفاعل في الخدمة.

٢٧- وأضاف قائلا إنه لم يتسن توسيع نطاق القوى النووية لتلبية احتياجات اقتصاد الهند الآخذ في النمو من الطاقة، بالاستفادة من مواردها المتواضعة من اليورانيوم ومواردها الوفيرة من الثوريوم، إلا من خلال دورة وقود نووي مغلقة تشمل إعادة معالجة وإعادة تصنيع الوقود بما يدعم المفاعلات السريعة ومفاعلات الثوريوم. وتم الحصول على ما يكفي من الخبرة على الصعيد الصناعي فيما يخص إعادة تدوير البلوتونيوم في المفاعلات الحرارية والمفاعلات السريعة على حد سواء بغية ضمان تحقيق الأهداف.

٢٨- والحاجة إلى توفير مصادر طاقة أنظف وأكثر أمانا آخذة في الازدياد بشكل مطرد، وللطاقة النووية إمكانات هائلة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن مستقبل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية معرض للخطر بفعل التصرفات غير المسؤولة لقلّة من الدول. وقال إن من الضروري أن تقوم جميع الدول التي لها مصلحة في هذا المستقبل باستنباط سياسات وإيجاد حلول تكنولوجية قائمة على مبدأ مراعاة الالتزامات الدولية. وتتعاون الهند مع البلدان التي تشاطرها الرأي لتحقيق ذلك.

٢٩- ويوصف الهند جهة فاعلة في دعم برامج الأمن النووي التابعة للوكالة، فقد نظمت في السنة الماضية دورة تدريبية دولية بشأن الحماية المادية للمنشآت النووية بالتعاون مع الوكالة، وستكرر هذه الدورة في العام الحالي. والهند أيضا شريك فعال في برامج الوكالة المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها. وبالإمكان القيام على المدى الطويل بتخفيف الضغط المسلط على الموارد والناجم عن تمويل برامج الأمن عن طريق نشر التكنولوجيات وتنفيذ السياسات الرامية إلى تقليل أوجه عدم المساواة وتعزيز التنمية المستدامة. وذكر أن برنامج الوكالة الخاص بالمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود النووي الابتكارية (إنبرو)، الذي يركز على الأمان والاقتصاديات والتصرف في النفايات والاستدامة ومقاومة الانتشار، يكتسي أهمية كبيرة في هذا الصدد. وتؤدي التكنولوجيات الابتكارية دورا متزايدا الأهمية بشكل مطرد في تلبية احتياجات البلدان النامية من الطاقة، ولذلك، ينبغي إيلاء أولوية عالية للأنشطة المضطلع بها في هذا الميدان. ورحب بأن برنامج إنبرو ممول جزئيا من الميزانية العادية في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، فإن هذا البرنامج المهم يستحق تقديم دعم مالي أكبر من ذلك المصدر. وأضاف قائلا إن المؤتمر الدولي الذي نظّمته الوكالة في أوبنيسك للاحتفال بالذكرى الخمسين لتوليد الكهرباء بواسطة القوى النووية يسلط الضوء أيضا على أهمية التصدي للتحديات الحالية من خلال الابتكار في مجال التكنولوجيا.

٣٠- وأثنى على أعمال الوكالة فيما يتعلق بإدارة المعارف النووية. وقال إن الهند عاكفة على تنفيذ برنامج مستدام وشامل بشأن إدارة المعارف في المجال النووي منذ ما يزيد على أربعة عقود. والمبادرات التي تقدمت

بها الوكالة مؤخرًا مثل المؤتمر الدولي بشأن إدارة المعارف النووية المعقود في ساكلاي هي مبادرات جاءت في الوقت المناسب ولا بد من مواصلة تعزيزها. ويواصل الخبراء الهنود العمل في إطار التعاون الوثيق مع الوكالة في هذا المجال.

٣١- وأضاف أن قوة الهند تكمن في مواردها البشرية وهي تمتلك على الأرجح أكبر مجموعة من الموهوبين الشباب. وفيما يتعلق بميدان العلوم والتكنولوجيا النووية، فإن هذا الكادر متمكن تمامًا ويدعم نفسه بنفسه كليًا، وهو قادر على تقديم الدعم لبرنامج أخذ في النمو عن طريق خلق قدرات إضافية واستحداثات تكنولوجيات جديدة. ومع ذلك، يسلم بلده بأهمية التعاون الدولي، وهو طرف فاعل في الرابطة العالمية للمشغلين النوويين (WANO) والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN) ومختبر بروكهافن الوطني في الولايات المتحدة، إلى جانب كونه طرفًا فاعلًا في برامج الوكالة للتعاون التقني.

٣٢- ويؤمل أن تصبح الظروف مواتية في القريب العاجل أمام الهند من أجل أن تصدق على اتفاقية الأمان النووي. ومع ذلك، يوجد حاليًا تناقض بين هدف الاتفاقية المتمثل في تحقيق مستوى عالٍ من الأمان النووي في العالم ككل والمحافظة على هذا المستوى عن طريق تعزيز التدابير المتخذة والتعاون الدولي بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التعاون التقني المتصل بالأمان، والممارسات التقييدية في مجال التجارة التي تشمل معدات الأمان ذاتها. وأضاف قائلاً إن الهند تطبق نهجًا متسقًا ومسؤولًا حيال تطوير برنامجها المعني بالطاقة الذرية والمعتمد على ذاته وستواصل القيام بذلك، وإن إطارها المعني بمراقبة الصادرات قد صمد في وجه نائبات الزمن.

٣٣- وباعتبار الهند جهة فاعلة في دعم البرامج الإنمائية للوكالة، فهي تحرص دومًا على سداد مساهماتها كاملة وفي أوانها في صندوق التعاون التقني، وستسدها أيضًا في هذا العام.

٣٤- وقال إن من المهم أن نكون استباقيين لا رجعيين في معالجة المشاكل التي تواجهها البشرية وأن نقضي على الأسباب الجذرية للمشاكل لا على أعراضها. والتكنولوجيا أساس النجاح ويتعين إيجاد استراتيجيات رامية إلى تسهيل نقل التكنولوجيا بحرية دون المساس بالأمان والأمن.

٣٥- وتحدث السيد فرانك (إسرائيل) قائلاً إنه ينبغي أن تعزز الوكالة قدراتها في مجال إخضاع المواد والمرافق النووية للضمانات بالنظر إلى التحديات والمفاجآت الخطيرة التي تكشفها في السنوات الأخيرة. وتقدر إسرائيل مبادرات الوكالة الرامية إلى التصدي للتهديدات بالانتشار النووي والإرهاب وقد أثبتت دعمها لصندوق الأمان النووي بتقديم مساهمة طوعية إضافية. وأضاف قائلاً إن إسرائيل ماضية قدمًا أيضًا في تنفيذ مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وقد صادقت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ٢٠٠٢ وشاركت بفعالية في فريق الخبراء الذي أعد مشروعًا لتعديل لهذه الاتفاقية. ورحب بإطلاق المبادرة العالمية لتقليص التهديدات. وذكر علاوة على ذلك أن النظام الإسرائيلي الجديد لمراقبة الصادرات قد دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٤ والذي يضم بشكل كامل قائمة المواد الحساسة وقائمة المواد والمعدات والبرامج الحاسوبية المزدوجة الاستخدام ذات الصلة بالمجال النووي والتكنولوجيا المتعلقة بها. ويذهب التشريع الإسرائيلي إلى ما هو أبعد من قوائم المواد الحساسة ويتضمن بنودًا "شاملة". كما يؤيد بلده اقتراح الولايات المتحدة القاضي بضرورة ألا تشارك الدول الأعضاء في مقررات مجلس المحافظين فيما يتصل بقضايا هذه الدول في حال كانت تندرج ضمن نطاق التحقق من الانتهاكات غير التقنية لعدم الانتشار والضمانات.

٣٦- ومع أن جميع المبادرات المذكورة آنفا مهمة، إلا أنها لا تزال غير كافية بالنظر إلى التحديات البالغة الخطورة التي يواجهها نظام عدم الانتشار، والمتمثلة في محاولات بعض الأطراف الموقعة على معاهدة عدم

الانتشار تطوير أسلحة نووية، وتوافر التكنولوجيات والمواد النووية بشكل مطرد، ولاسيما من خلال شبكات الإمداد غير المشروعة، وتزايد اهتمام الأطراف الفاعلة التي ليس لها صفة الدول بحياسة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الإشعاعية، والسياسة التي تتبعها أنظمة معينة تسعى إلى الحصول على قدرات في مجال التسليح ودعم الإرهاب على حد سواء. وبالتالي، ليس غريبا أن يشير المدير العام إلى ضرورة تحديد إطار أكثر ملاءمة للتهديدات والحقائق التي تكشفت في القرن الحادي والعشرين.

٣٧- وأضاف قائلا إن جميع المراحل الأساسية الأربع لعملية تحقيق الضمانات - الكشف والإبلاغ والحكم والإنفاذ - يشوبها أوجه قصور. ومع أن الكشف عن حالات عدم الامتثال قد تحسن بشكل كبير بموجب البروتوكول الإضافي، فإنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من الدعم. ويعتمد دوماً الكشف عن الأنشطة غير المعلن عنها اعتمادا كبيرا على المعلومات الاستخباراتية التي تقدمها الدول، وخاصة في الحالات التي توجد فيها شبكات للاتجار غير المشروع. كما يتوقف جزء كبير من الكشف عن حالات عدم الامتثال على اعتماد الوكالة لثقافة 'عدم الثقة' وثقافة قائمة على بحث المشاكل للتركيز على أوجه التضارب في ظل الظروف غير الطبيعية. وأضاف أن الإبلاغ عما يتصل بحالات عدم الامتثال من استنباطات قد برهن على وجود أوجه قصور معينة، ولاسيما في الحالات التي تنطوي على إصدار حكم غير تقني. وينبغي لتقارير الوكالة أن تعكس أيضا كما يجب حقيقة أن الضمانات لا تشمل سوى جزء من الالتزامات التي تقضي بها معاهدة عدم الانتشار. وقال إن الصعوبات السياسية الهائلة المتصلة بالمرحلتين الأخيرتين، الحكم والإنفاذ، قد تم تناولها بإسهاب في الاجتماعات التي عقدها مجلس المحافظين مؤخرا. وتكتسي هذه المشاكل أهمية أكبر أيضا بالنظر إلى تمتع الدول الأعضاء بحق الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار بتقديم إخطار مفاجئ نسبي والاحتفاظ في نفس الوقت بما حصلت عليه بموجب هذه المعاهدة من قدرات ذات صلة بدورة الوقود. ومن الضروري إيجاد أدوات جديدة ومحسنة للتصدي للتحديات الجديدة.

٣٨- وقد أدت مشكلة الاحترار العالمي وتعزيز الأمان والموثوقية بالقوى النووية إلى جعل مصدر الطاقة هذا من أكثر المصادر إثارة للاهتمام من أجل استغلاله في المستقبل. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، فإن من الضروري تطوير جوانب جديدة للتأزر بين توليد القوى النووية على نحو آمن وموثوق وتبديد الشواغل المتعلقة بالانتشار ومتطلبات التخلص من النفايات على نحو سليم بيئيا. وهذا التحدي ملح تحديا بفعل ما يتوقع من توسيع هائل ونشر شامل لبنية أساسية نووية تلبى الطلبات المتزايدة على الطاقة. وأضاف قائلا إنه ينبغي إخضاع مسألة وضع معايير جديدة للقضاء على مخاطر الانتشار المقترنة بمرافق دورة الوقود النووي للمناقشة بعقل منفتح. وتشمل الخيارات المقترحة وضع معايير جديدة لإيجاد أدوات أفضل للتصدي لأزمات الانتشار عند حصولها، ونهج رامية إلى الحيلولة دون نشوء مشاكل من هذا القبيل عن طريق الحد من انتشار مرافق دورة الوقود. وذكر أن إسرائيل تؤيد مبادرة الولايات المتحدة في هذا الصدد وتثني على قرار مجموعة الثمانية (G8) بشأن وقف نشر مرافق دورة الوقود لحين صياغة معيار جديد. وعلى التوازي مع ذلك، يمكن تيسير الحصول على مفاعلات القوى والعمل في نفس الوقت على ضمان الإمداد بالوقود من الجهات القائمة التي تبيعه بصورة معترف بها. وقد يخلص هذا التدبير البلدان من العبء الاقتصادي الذي تكابده في بناء وإدارة مرافق وطنية لدورة الوقود النووي، ومن العبء الذي تتحمله البيئة في خزن الوقود المستهلك. كما يكفل هذا التدبير إدارة هذه المرافق الحساسة إدارة أكثر أمانا وأمانا، فيضمن بذلك عدم ازدياد مخاطر الانتشار بما يتناسب وعدد مفاعلات القوى. وأثنى أيضا على قرار المدير العام بشأن دعوة أحد أفرقة الخبراء إلى عقد اجتماع لتقصي نهج متعددة الأطراف رامية إلى الحد من انتشار مرافق دورة الوقود النووي على الصعيد العالمي والعمل في نفس الوقت على تقديم ضمانات للإمداد بالوقود بأسعار تنافسية، ودعا الدول الأعضاء كافة إلى استحداث أدوات جديدة تمكن الوكالة وغيرها من

المؤسسات من التصدي لتحديات الانتشار الجديدة والعمل في نفس الوقت على تلبية الطلبات المتزايدة على الطاقة بدلا من تبيد الوقت واستنزاف الموارد في قضايا أقل أهمية.

٣٩- وأشار في هذا الصدد إلى أنه قد عُرض على المؤتمر مشروعا قرارين متعلقان بالشرق الأوسط يُعتبران دخليين على النظام الأساسي للوكالة ومهمتها. وقال إن إسرائيل تؤيد مبدأ جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، وذلك حالما تصبح الظروف السياسية والأمنية اللازمة للتفاوض في هذا الشأن مواتية. إلا أن ذلك لم يتحقق بعد، لأن بعض الدول في المنطقة لا تعترف حتى بحق إسرائيل في الوجود بل وتدعو إلى القضاء عليها وتؤيد في نفس الوقت عمليات وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية. كما أن إسرائيل لا تستطيع أن تتجاهل وجهة النظر المفزعة التي تتبناها بعض هذه الدول بشأن التزاماتها الدولية في المجال النووي، على غرار ما هو مجسد في الاستنباطات التي خرجت بها الوكالة مؤخرا. وذكر أن إسرائيل لا تخفي تحفظاتها الجوهرية بخصوص صيغة وجدوى القرار المتخذ في السنة الماضية بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، وقد صرحت رسمياً بأنها تتأى بنفسها بعيدا عن أساليب العمل التي ينتهجها هذا القرار. ومع ذلك، فقد أثبتت استعدادها للانضمام إلى التوافق في الآراء بشأن هذا القرار، والاعتراف في نفس الوقت بأنه لا بديل عن المصالحة التي تفضي إلى عقد مفاوضات مباشرة واتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة. وعُقدت أثناء زيارة المدير العام لإسرائيل في الآونة الأخيرة مناقشات بشأن عقد محفل يتناول إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٤٠- وبالمثل، وفيما يخص بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق عدة تطورات مثيرة للقلق بشأن الانتشار في السنوات الأخيرة غير أن بلده لا علاقة له بأي منها، على الرغم من أن الكثير منها يمثل تحديا مباشرا لأمن بلده. ولذلك، فإن مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة لا أساس له من الصحة وهو مثال على الاستخفاف في استغلال المؤتمر لتحقيق أغراض سياسية، مثل التحفظات التي أعربت عنها بعض الدول بخصوص وثائق اعتماد بلده. وقال إن هذا الأمر يلقي شكوكا خطيرة على مدى صدق مقدمي القرار واستعدادهم لإحراز أي تقدم حقيقي من أجل التعاون في تحقيق الأمن بالشرق الأوسط. وبالتالي، فقد دعا جميع الدول الأعضاء إلى رفض هذا الاقتراح رفضا قاطعا. وإذا ما تم اتخاذ أي إجراء بشأن بند جدول الأعمال هذا، فلن يكون بمقدور بلده تأييد القرار المتعلق بتطبيق الضمانات في الشرق الأوسط.

٤١- وأخيرا، أثنى على الوكالة لإسهامها في علاج مرض السرطان بالإشعاع من خلال برنامجها المعني بالتعاون التقني وأعرب عن تأييده لإطلاق مبادرة برنامج العمل من أجل علاج السرطان التي تهدف إلى معالجة المعدلات المفزعة للإصابة بهذا المرض في البلدان النامية. وقال إن إسرائيل على استعداد لأن تتقاسم معارفها وخبراتها في مجال العلاج الإشعاعي للسرطان، وتوفر للأطراف المهتمة تدريباً عمليا في ميدان العلاج الإشعاعي والتقنيات الإشعاعية وتوكيد الجودة وقياس الجرعات في المراكز الطبية الإسرائيلية الرئيسية.

٤٢- وتحدث السيد كامبوس (البرازيل) قائلا إن أعمال بلده المكثفة مع الوكالة منذ إنشائها تستند إلى دعمه الراسخ لولايتها والذي تمثلت نتائجه في تطوير القوى النووية في البرازيل، مما أدى إلى إقامة شراكات في ميدان التعاون التقني، واعتماد نظام رقابي وطني ومعايير أمان معترف بتميزها دوليا.

٤٣- والبرازيل مثال على كيفية توافق مسألة السعي إلى تطوير الطاقة النووية علميا وتكنولوجيا من أجل استخدامها في الأغراض السلمية توافقا تاما مع أهداف عدم الانتشار والامتنال الكامل للالتزامات المتعهد بها في هذا المجال.

٤٤- وأضاف أن بلده عاكف على تطوير كامل قدراته في مجال دورة الوقود النووي منذ عام ١٩٨٧. والأغراض السلمية لهذه الجهود المبذولة تثبتتها الحقيقة القائلة إن جميع المرافق النووية في البرازيل خاضعة للضمانات الشاملة للوكالة منذ عام ١٩٩٤ عندما دخل الاتفاق الرباعي الأطراف حيز النفاذ. وهكذا، فقد أخضعت البرازيل بالفعل مرافقها كافة للإشراف والمراقبة الدوليين قبل انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار بأربع سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن مرافقها النووية خاضعة أيضا للضمانات التي أرساها الاتفاق الثنائي الأطراف الذي شكلت بموجبه الهيئة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية.

٤٥- وذكر أنه لا يمكن الاستغناء عن البحث العلمي والتكنولوجيا التطبيقية والابتكار من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوليد الدخل وإيجاد فرص عمل في بلده، وأن ذلك بمثابة أداة لتلبية احتياجات السكان الاجتماعية والتعليمية والتجارية والبيئية. ويشكل التطور العلمي والتكنولوجي في ظل "الاقتصاد المعرفي" الرأهن الأساس الذي يستند إليه النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة اجتماعيا والديمقراطية سياسيا والمجدية اقتصاديا من حيث الحفاظ على الموارد الطبيعية. وحكومة بلده في مرحلة ينبغي أن تتخذ فيها إجراء حاسما بشأن استنباط معارف واستحداث تكنولوجيات في مجالات تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لتطوير البلد. ويتعين تحقيق ذلك وفقا للسياسات الصناعية والعلمية والتكنولوجية وسياسة التجارة الخارجية التي تطبقها الحكومة البرازيلية، وبما يتفق وامتنالها الكامل لالتزاماتها الدولية في جميع المجالات، بما فيها المجال النووي.

٤٦- ويتطلب إنعاش الاقتصاد البرازيلي توسيعا كبيرا لبنيتها الأساسية الوطنية، التي تدهورت خلال العقود المنصرمة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات الجديدة. ويعاني قطاع توليد الطاقة الكهربائية من حالة حرجة تحديدا، لأن التوسع الاقتصادي يقترن بزيادة في الطلب على الكهرباء. ويعتمد بلده اعتمادا كبيرا على توليد الكهرباء بالقوى المائية التي تعد موردا محدودا وقد شارف على الوصول إلى الحد الأقصى لإمكاناته. ولذلك، فإن تنويع مصادر الطاقة ضروري والحكومة عاكفة على الترويج لعدة برامج رامية إلى التشجيع على إيجاد مصادر طاقة بديلة مجدية اقتصاديا وبيئيا مثل الديزل الأحياي. واسترسل قائلا إن الطاقة النووية تؤدي دورا هاما وبالإمكان زيادة حصتها من تنويع مصادر الطاقة في البلد.

٤٧- والبرازيل بلد مسالم هدفه تحقيق تنمية تشمل المجتمع ككل. ولديها أيضا الموارد التقنية والبشرية الضرورية والرقابة الكافية والبنية الأساسية اللازمة لإصدار التراخيص وإجراء البحوث الخاصة بالتطبيقات النووية السلمية.

٤٨- وتعد معاهدة عدم الانتشار المحور الأساسي للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح وهي تتناول ثلاث مسائل لا يمكن فصلها عن بعضها، وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأثبت بلده التزامه بتنفيذ أهداف المعاهدة عندما سمى السفير دي كويروز دوارتي ليزرأس مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥. ويعتبر الإجماع في تأييد هذا السفير اعترافا صريحا بالصفات المهنية والسمات الشخصية لواحد من أكثر دبلوماسيي البرازيل خبرة، حيث تمحورت وظيفته حول ما عولج من مسائل في الوكالة. كما يعتبر هذا الإجماع دليلا على الثقة في البرازيل، التي بدأت جهودها النووية للمضي قدما بقضية نزع السلاح النووي باستهلال معاهدة ثلاثيولكو. ويحظر بلده أي استخدام للطاقة النووية

يخالف استخدامها في الأغراض السلمية حصرا، كما أدرج الكونغرس الوطني البرازيلي، في المرسوم التشريعي الذي يصادق على نص معاهدة عدم الانتشار، بندا تفسيريا يؤكد أهمية ربطه بمسألة نزع السلاح النووي.

٤٩- وأضاف قائلا إن نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ يتوقف على جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة. وبقدر تعلق الأمر بتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، فإن من الضروري الخروج بنتائج متزنة تحافظ على المكاسب السياسية التي تحققت في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وعلى الصعيد الإقليمي، يشعر بلده بالفخر إزاء إسهام منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

٥٠- وبمقدور الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقدم إسهاما نموذجيا في نجاح عقد المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار من خلال ضم صوتها إلى الطلب الذي قدمته الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OPANAL) بصدد سحب تحفظاتها على البروتوكول الثاني لمعاهدة تلاتيلوكو، وعن طريق توسيع نطاق الضمانات الأمنية السلبية غير المشروطة لتشمل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجميع الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويوصف البرازيل عضوا في تحالف البرنامج الجديد، فإنها تشارك بفعالية في الجهود الرامية إلى حمل الدول الحائزة لأسلحة نووية على الاقتناع بأهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح التي قطعتها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وأضاف أن التنوع الإقليمي والسياسي لأعضاء ذلك التحالف يؤكد التفشي الواسع النطاق للشواغل المتعلقة بتهديد السلم والأمن الدوليين بفعل استمرار وجود الأسلحة النووية.

٥١- والبرازيل تدعم أنشطة الوكالة وتعترف بأعمالها البارزة في مجال التحقق النووي والتعاون التقني والأمان النووي. وتسهم هذه الأنشطة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وفي استخدام الطاقة النووية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتؤيد حكومة بلده الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة جميع أشكال الإرهاب، بما فيها الأعمال التخريبية التي يحتمل أن تنفذ بمواد نووية. ولدى بلده نظام تشريعي واف ونظام رقابي فعال في هذا المجال. كما يشاطر بلده مشاطرة تامة الشواغل المتصلة بخطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي أطراف فاعلة ليست لها صفة الدول. ولا يعزز هذا التهديد سوى ضرورة العمل من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ومن جهة أخرى، فإن مناقشة التدابير المتعلقة باحتمال استخدام الإرهابيين للأسلحة النووية لا يبرر الاحتفاظ بهذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى، ولا ينبغي أن يترتب على ضرورة اعتماد تدابير رامية إلى مكافحة الإرهاب أثر يلحق الضرر بحقوق الدول في تطوير الطاقة النووية من أجل استخدامها في الأغراض السلمية. وأضاف قائلا إنه لا ينبغي تحديدا لأي مبادرة في مجالي الإثراء وإعادة المعالجة أن تقوض هذا الحق.

٥٢- ويولي بلده أهمية كبيرة لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة ويشارك مشاركة تامة فيه كمانح وملتق على حد سواء. وقد استقبلت المؤسسات البرازيلية للطاقة النووية ٤١ طالبا ومتدربا أجنيا حصلوا على التمويل من الوكالة في عام ٢٠٠٣. وتصنف البرازيل على أنها من بين البلدان العشرة التي تصدر القائمة على أساس عدد ما تستقبله من باحثين تمولهم الوكالة. وذكر أنه في نفس العام، عمل ٩١ خبيراً برازيلياً بصفة اختصاصيين في الوكالة وعقدت ٥ دورات تدريبية في البلد بدعم من الوكالة. ولا بد أن يواصل برنامج التعاون التقني إعطاء الأولوية لتطبيقات النظائر المشعة والإشعاعات، وخاصة في مجال الطب والصحة والصناعة والزراعة وإدارة موارد المياه. ومن الضروري الاستمرار في اعتبار مصالح الدول الأعضاء واحتياجاتها العامل الرئيسي في الموافقة على مشاريع التعاون التقني وأنشطته وإعداد برنامج الوكالة العادي. وقال إن اتفاق أركال قدم أيضا إسهاما كبيرا في تبادل الخبرات العلمية والتقنية النووية فيما بين البلدان بالمنطقة.

٥٣- وأثنى على ما أحرز من تقدم في التعاون بين الهيئة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية والوكالة بشأن تطبيق الضمانات في إطار الاتفاق الرباعي عقب تنفيذ مراجعة البيانات الموحدة في المرافق النووية ذات الصلة وإعداد دليل عن الأنشطة الرقابية المشتركة وعن استخدام المعدات استخداماً مشتركاً. وتعلق البرازيل أهمية قصوى على هذا التعاون بين الهيئة والوكالة وتحثهما كلتيهما على مواصلة العمل معاً من أجل تلافي أي ازدواجية للجهود دون داع وتحسين الفعالية بالقياس إلى التكلفة والتقليل إلى أدنى حد من حالات التوقف المحتملة لتشغيل المرافق النووية في البرازيل والأرجنتين.

٥٤- وتحدث السيد بوت (باكستان) قائلاً إن بلده يؤمن بشدة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهو عازم على الالتزام بتطبيقها في طائفة واسعة من الميادين. ويعود تاريخ خبرة بلده في هذا المجال إلى الستينيات وهو يتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم ومواصلة التعاون مع الوكالة.

٥٥- وأضاف أن العمل قد بدأ بشأن إنشاء الوحدة الثانية لمحطة القوى النووية البالغة قدرتها ٣٠٠ ميغا واط في موقع تشاشما، تشاسنوب ٢. وتعرب باكستان عن امتنانها للصين على تجهيزها بهذه المحطة التي هي بمثابة مثال مهم على التعاون بين الجنوب والجنوب. ومن شأن المحطة أن تخضع لضمانات الوكالة وقد أُجري تطبيق في هذا الصدد بالفعل. وقال إنه حال تشغيل المحطة، فإنها ستندمج إلى المحطتين الأخرين الخاضعتين لضمانات الوكالة، وهما: تشاسنوب ١، التي كانت تعمل على نحو مرض، وكانوب، محطة القوى النووية في كاراتشي، التي خضعت لتجديد وتطوير واسع النطاق خلال فترة انقطاع دامت ١٤ شهراً بغية ترخيصها مجدداً. وذكر أن أبرز الأنشطة تضمنت استبدال نظم مراقبة المحطة ومعظم ما يتصل بها من أجهزة. وجرى الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة محلياً فيما عدا فحص أنابيب التبريد، الذي تم بمساعدة قدمتها كندا. وبعد الحصول على الرخص من الهيئة الرقابية النووية الباكستانية، أعيد تشغيل المحطة بقدرة نسبتها ٥٠ في المائة تقريباً من معدل قدرة تشغيلها. ويزعم بلده خلال السنة القادمة تطوير المزيد من نظم الأمان وهو ما يُفترض بعده أن تعمل المحطة بمعدلات قدرة أعلى بكثير على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتشمل التحسينات المزمع إدخالها على الأمان تركيب استحاظة إضافية في نظام التبريد الطارئ بالحقن ونظام آخر خارجي ومستقل للتبريد بالحقن في حال وقوع حادث نتيجة لفقدان المبرد. وقال إن من شأن المحطة بعد إدخال هذه التحسينات عليها أن تلبّي تقريباً جميع متطلبات الأمان الحديثة المطبقة على محطات كاندو.

٥٦- ونتيجة لتعاظم الشواغل إزاء ظاهرة الاحترار العالمي وارتفاع أسعار النفط، فقد تجدد الاهتمام بالقوى النووية في عموم أرجاء العالم، وخاصة في المنطقة الممتدة من باكستان إلى اليابان حيث يُعكف على إنشاء المزيد من محطات القوى النووية أكثر من أي مكان آخر في العالم. وعلى الرغم من العثور على احتياطات هائلة من الفحم في بلده، فإن الدراسات التي أجريت مؤخراً بالاستناد إلى النمو الاقتصادي الوطني المتسارع خلال السنوات الأربع السابقة تتوقع أنه قد يكون من الضروري إنشاء محطات قوى نووية أكثر مما كان يُزعم إنشاؤه سابقاً. كما أن هطول الأمطار الذي يتعذر التنبؤ به بسبب التغيرات الحاصلة في نمط الطقس في العالم قد قلل من التعويل على توليد الكهرباء بالقوى المائية.

٥٧- وباكستان التي تتمتع بخبرة طويلة في مجال توليد الكهرباء نووياً تعترف تماماً بمسؤوليتها تجاه سائر بلدان العالم وبالحاجة إلى صيانة أمان محطاتها وأمنها. وبناء على ذلك، فقد صادقت على اتفاقية الأمان النووي. ومع ذلك، وعلى الرغم من تقديم البلدان المتقدمة المساعدة لبلده من الناحية النظرية فيما يخص تحسين أمان المحطات، فإن هذه البلدان ترفض إمداده بالمعدات والمواد اللازمة لتحقيق هذا المستوى من الأمان، وبالتالي فإن

على بلده أن يعتمد على تطوير المحطات محليا وهو تطوير ليس فعالا دوما من حيث التكلفة. ولذلك يحث البلدان الغربية على ألا تفرض قيودا على توريد هذه الأجزاء وهذا النوع من التكنولوجيا.

٥٨- وأضاف أن مشغلي محطات القوى النووية على علم بالمستويات العالية التي ترسيها معايير ومتطلبات وأدلة الأمان النووي الخاصة بالوكالة، بيد أنه غالبا ما يختلف تنفيذ الأخيرة من بلد إلى آخر. وتتطلع باكستان إلى مساعدة الوكالة للبلدان التي ليست لديها قدرات محلية واسعة النطاق في مجال محطات القوى النووية بغية وضع نهج عملي لتحسين هذا الحالة.

٥٩- ولاحظ باهتمام تزايد الأنشطة في مجال التحلية النووية والمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومحطات القوى الابتكارية المقاومة للانتشار على غرار ما هو مقترح في إطار المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود النووي الابتكارية (إنبرو). ويحرص بلده على أداء دور مطرد الفعالية في هذه البرامج، وذلك في حدود ما يمتلكه من موارد. ومع ذلك، فإن هذه البرامج طويلة الأجل، وينبغي أن يبحث المجتمع الدولي أمر إنشاء "مجمعات للقوى النووية" كمشاريع مشتركة مقامة على مواقع محددة خصيصا لهذا الغرض وخاضعة للضمانات المناسبة من أجل تلبية الحاجة الماسة إلى الطاقة لبلدان مثل بلده.

٦٠- وقد طبقت باكستان الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مجالات مثل الصحة والزراعة وإدارة موارد المياه والصناعة والبيئة ومختلف الأنشطة البحثية التطويرية. وأكملت في ذلك العام إنشاء مركزها الثالث عشر للطب النووي. وأضاف قائلا إن ما يزيد على ثلث مليون مريض يعالج سنويا في هذه المراكز. ويجري العمل حاليا على قدم وساق لإنشاء خمسة مراكز إضافية بغية تغطية جميع المناطق في باكستان وضمان وصول جميع السكان تقريبا إليها في غضون ساعات قلائل من السفر برا. وتوجد أيضا خطط لإنشاء أول مرفق في البلد لتشخيص الأمراض بالتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني. وفيما يتعلق بالزراعة، تواصل المراكز الموجودة في باكستان تطوير أصناف جديدة من المحاصيل وقد أنشأت خمس مزارع إرشادية لمساعدة المزارعين في استخدام الأراضي المتأثرة بالملوحة. وأضاف أن البلد الآن بحاجة إلى تكنولوجيا مراقبة أحيائية غير مضرّة بالبيئة من أجل مكافحة الآفات الحشرية للتقليل من الإفراط في الاعتماد على مبيدات الآفات الكيميائية. وتتطلع باكستان إلى الحصول على مساعدة الوكالة في إنشاء أول مرفق معني بتقنية الحشرة العقيمة. كما أنها تطلب المساعدة بخصوص التنقيب عن اليورانيوم، لأنها تعتبره نطف المستقبل ويحدوها الأمل في أن تلبى احتياجاتها منه محليا.

٦١- وبالنظر إلى أن باكستان تعلق أهمية كبيرة على برنامج الوكالة للتعاون التقني، فإنها لا تزال منشغلة بشأن التقلبات المالية للسنة السابقة. وقال إن باكستان ما زالت عاقدة العزم على الالتزام بالاقترح التوليقي الذي وافق عليه مجلس المحافظين في عام ٢٠٠٣ وهي تحت الدول الأطراف كافة على سداد مساهماتها المالية كاملة وفي أوانها.

٦٢- ولدى باكستان حاليا ٣٠ مشروعا بحثيا منسقا قيد التشغيل تواظب من خلالها على التعاون بفعالية مع الوكالة. ومما يؤسف أنها لم تمنح سوى ٢٦ مشروعا من مجموع ٥٥ مشروعا من هذه المشاريع التي طلبتها في السنة الماضية. وتعزز هذه البرامج تبادل المعلومات فيما بين العلماء والمهندسين من الدول الأعضاء النامية والمتقدمة ولا بد من تشجيعها.

٦٣- وأخيرا، ومن أجل مكافحة الإرهاب، زاد بلده بشكل كبير تدابير الحماية المادية في منشآته النووية والتي هي تدابير رصينة بالفعل. وهو ملتزم التزاما تاما بعدم الانتشار. وقد سن بلده قبل أيام قلائل تشريعا لمراقبة

تصدير السلع والتكنولوجيات والمواد والمعدات المتصلة بالأسلحة النووية والبيولوجية ونظم إيصالها. ويزمَع أيضا تثقيف وتدريب علمائه ومهندسيه وسائر موظفيه لإنفاذ تشريعات المراقبة، وقد اتخذ إجراءات صارمة ضد شبكة غير مشروعة تتعامل بالمواد والتكنولوجيات النووية.

وتولت السيدة هول (كندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦٤- وتحدث السيد كاريرا دورال (كوبا) قائلاً إن بلده ممثل كامل الامتثال لالتزاماته دوماً، حسبما يمكن ملاحظته من تعهده بعدم الانتشار. وترى حكومة بلده أنه لا ينبغي لأي دولة أن تتمتع بحق تطوير أسلحة نووية أو تصنيعها أو حيازتها أو استخدامها أو تحسينها، وأن معاهدة عدم الانتشار هي بالتالي غير كافية وتمييزية. ومع ذلك، وكبادرة لحسن النوايا السياسية لكوبا والتزامها بتعددية الأطراف، فقد صادقت على معاهدة تلاتيلوكو وأنضمت إلى معاهدة عدم الانتشار ووقعت اتفاقاً خاصاً بالضمانات وبروتوكولا إضافياً، وهما صكان نافذان على حد سواء منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦٥- وأضاف قائلاً إن الإعلان الذي اعتمد في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود بهافانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ قد أكد مجدداً أن تعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية الذي تجسده معاهدة تلاتيلوكو هو إسهام مهم للمنطقة في السلم والأمن الدوليين والاستقرار الدولي، وهو دليل واضح على التزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزاماً راسخاً بقضية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على نحو شامل ويمكن التحقق منه، وذلك وفقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وناشد الإعلان أيضاً جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية تقديم ضمانات كاملة بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها إلى الدول الأعضاء في المناطق الخالية من هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، فإن كوبا منشغلة إزاء قيام القوة الحائزة لأكثر أسلحة نووية، وهي القوة الوحيدة التي تستخدمها في الأغراض العسكرية، بتخصيص أموال كبيرة لتحسين هذه الأسلحة وتطويرها والتمسك بنظرية توجيه ضربات نووية وقائية، وهو انتهاك فاضح لمعاهدة عدم الانتشار.

٦٦- وذكر أن مجموعة من المبادرات التي قدمت مؤخراً ادعت تقليل أخطار الانتشار والإرهاب النووي. وتشاطر كوبا الآخرين شواغلهم حيال إمكانية حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية وتقديم كامل دعمها لجميع الجهود الدولية المشروعة الرامية إلى منع ذلك. ومع ذلك، فإن السبيل الوحيد للقضاء على المشكلة من أساسها هو التخلص الكلي وغير المشروط من الأسلحة النووية، وهو مع الأسف نهج لم تعتمده هذه المبادرات. وبدلاً من ذلك، فقد أظهرت هذه المبادرات اتجاهها مثيراً للقلق يرمي إلى تقييد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في معظم البلدان بينما يزداد الانتشار الرأسي في بلدان أخرى، مما يؤدي إلى ازدواجية المعايير والتمييز وجمع المزيد من الأسلحة. وقال إن تنفيذ أي مبادرة أو مقترح في إطار الوكالة ينبغي أن يكون نتيجة لتحليل ومناقشة شفافة تشمل الدول الأعضاء كافة، ولا بد أن يكون منسجماً تماماً مع النظام الأساسي.

٦٧- وأيد في معرض انتقاله إلى تنفيذ الاتفاقات الخاصة بالضمانات في بعض الدول إشادة حركة عدم الانحياز بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في حسم المسائل المتعلقة التي أثارها المدير العام في التقارير التي قدمها مؤخراً إلى مجلس المحافظين. واسترسل قائلاً إن جميع الدول تتمتع بحق سيادي غير قابل للتصرف في الاستخدام غير المقيد للتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية طالما أنه لا يوجد دليل على خرقها للالتزامات التي بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتقتصر ولاية التحقق أو استخلاص الاستنتاجات بشأن البرنامج النووي لأي دولة على الوكالة، مستندة في ذلك إلى معلومات موضوعية. ولا يحق لأحد أن يصدر حكماً مسبقاً على البرنامج

النووي لبلد ما أو أن يضفي الطابع السياسي على المسألة. وذكر أنه ينبغي التمييز بوضوح بين الالتزامات القانونية للدول والتعهدات السياسية التي تقطعها كدليل على حسن النية. ويحدو كوبا الأمل في ألا تصبح المسائل التقنية المتصلة بالتحقق النووي قضية سياسية تؤدي إلى حدوث أزمة دولية أخرى. وعلاوة على ذلك، فإنها تؤيد بشدة الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة للتوصل إلى تسويات يمكن أن تقبلها الأطراف كافة وتبقى داخل إطار الوكالة وتراعي سيادة جميع الدول ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٦٨- ويقدم بلده الدعم لجميع التدابير التي تتخذها الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في ميدان الأمان النووي والإشعاعي. ولذلك يرحب بلده بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها التي يوليها اهتماما كبيرا، حسيما تثبته حقيقة أن كوبا واحدة من أولى الدول التي أخطرت المدير العام باعتزامها العمل بالمدونة. ومع ذلك، لا ينبغي استخدام أي تدبير من التدابير المذكورة أنفا لتبرير اتخاذ إجراءات من طرف واحد تنطوي على ممارسة ضغط أو ابتزاز سياسي فيما يتصل بالاتجار بالمواد المشعة، أو القيام عمدا وعلى نحو غير مبرر بعرقلة تطوير التطبيقات المتعلقة بالتقنيات النووية في أي بلد.

٦٩- وقال إن استخدام التكنولوجيا النووية في كوبا قد ترك تأثيرا ملموسا على برامجها الإنمائية ذات الأولوية. وتعلق كوبا أهمية كبيرة على أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة وترى أنه ينبغي تمويل هذه الأنشطة تمويلا كافيا. وتؤمن كذلك بأهمية الحفاظ على التوازن بين أنشطة التعاون التقني وأنشطة الأمان والتحقق. وأضاف أن كوبا قد أوفت بانتظام بالتزاماتها المالية للوكالة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها وقد استمرت في زيادة مستوى الكفاءة في إدارة برامجها ودعمها لبلدان أخرى، وخصوصا عن طريق توفير الخبراء.

٧٠- وتواصل الحكومة الكوبية دعمها لاتفاق أركال الذي تعتبره أداة مهمة لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية وتوجيه موارد التعاون التقني في المنطقة. وتقلدت كوبا مؤخرا رئاسة هذا الاتفاق. وأضاف أنها تعرب عن شكرها للوكالة على دعمها لهذا البرنامج وأنها واثقة من أنه سيتعاضد في المستقبل. وثمة حاجة إلى برنامج تعاون تقني أوسع وأكثر فعالية يلبي الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، بالتلازم مع تعهد الأطراف كافة بالتزامات أكثر واقعية وتوفير المزيد من الموارد المالية الكافية والمأمونة والتي يمكن التنبؤ بها. ومع أن أموال صندوق التعاون التقني لم تشهد زيادة بالقدر الذي كان يأمله بلده، فإن الرقم المستهدف للمساهمات في هذا الصندوق عند مستوى ٧٧ مليون أمريكي لفترة السنتين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ويحدو كوبا الأمل في أن ترى زيادة تفوق مبلغ ٧٨ مليون دولار أمريكي في السنوات المالية المقبلة.

٧١- وأخيرا، أعرب عن أمله في أن يتيح المؤتمر السابع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار الفرصة أمام وضع نظام أمني جماعي قائم على التعاون.

٧٢- واسترعى السيد إبراهيم عثمان (الجمهورية العربية السورية) الانتباه إلى التبعات الشاملة التي تخلفها الحالة الأمنية المتدهورة في الشرق الأوسط. وقال إنه لا يخفى على أحد أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد هبطت إلى الحضيض بسبب رفض إسرائيل الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبسبب تطبيق معايير مزدوجة من جانب بعض القوى التي تؤيد إسرائيل على الرغم من احتلالها لجزء من أراضي بلدان عربية مجاورة منذ ٤ حزيران/يونية ١٩٦٧.

٧٣- وتقع إلى حد بعيد مسؤولية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على القوى العظمى التي من واجبها أن تعالج مسألة تفرد إسرائيل بحيازة هذه الأسلحة. ولا بد أن تبدأ الإجراءات الدولية الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية لإسرائيل باعتماد قرارات مقابلة صادرة عن المؤتمر العام وغيره من المحافل الدولية. وأضاف أنه مما يؤسف له أن المدير العام لم يتمكن، حسبما أشير إلى ذلك في تقريره عن المسألة، من الوفاء بالولاية التي أسندتها إليه المؤتمر العام السابق والقاضية بتيسير تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة على الأنشطة النووية كافة في منطقة الشرق الأوسط. وترفض إسرائيل، الطرف الوحيد الذي يهدد أمن المنطقة بفعل حيازته لأسلحة نووية، مناقشة فكرة حيازته منطقة خالية من هذه الأسلحة حتى يتم توقيع اتفاق سلام. ومع ذلك، فإن سياسة اللامبالاة التي تتبعها تجاه إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة تمثل عقبة كأداء تقف في طريق إحراز أي تقدم من أجل تحقيق هذا الهدف. وذكر أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يتوقف أساساً على امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، الذي دعاها للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع البلدان العربية أطراف في هذه المعاهدة بالفعل.

٧٤- وقال إن الجمهورية العربية السورية قدمت مشروع قرار إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بالنيابة عن المجموعة العربية يهدف إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وأعلنت للمجتمع الدولي عن أنها ستعمل جنباً إلى جنب مع الدول العربية الأخرى والأمم المتحدة للمحبة للسلام كافة بقصد تحقيق هذا الهدف. بيد أن الوضع الدولي في ذلك الوقت لم يساعد على نجاح المبادرة. ولذلك، قدم بلده مشروع القرار مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ولا يزال معروضاً على مجلس الأمن بانتظار ظروف دولية مواتية بدرجة أكبر.

٧٥- وتحرص الجمهورية العربية السورية على أن تحتل دوماً موقع الصدارة في مكافحة الإرهاب. وكانت في عام ١٩٨٦ أول من دعا إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة لمناقشة الموضوع وتحديد معنى المصطلح. وأضاف قائلاً إنه ينبغي التمييز بين الإرهاب ونضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي. وتقدم بلده بنفس الاقتراح في عام ١٩٩١ ولكن دون جدوى، لأن بعض الدول قامت، لأسباب سياسية، بتطبيق معايير مزدوجة في التعامل مع قضايا الإرهاب وحق الشعوب في الدفاع عن أراضيها وحرّياتها.

٧٦- وتتبع الحكومة الإسرائيلية سياسة إرهابية تجاه شعب فلسطين المحتلة ومرتفعات الجولان بتدميرها للمنازل، وتشريد النساء والأطفال، ومن خلال ممارستها الاحتجاز التعسفي والاعتقالات، واستخفافها بالرأي الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن المفاعلات النووية في إسرائيل، غير الخاضعة للتفتيش الدولي، قد تسبب كارثة بيئية كبرى. ودعا المؤتمر العام، عند مناقشته بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية والتهديد النووي الإسرائيلي، إلى أن يضع في اعتباره حقيقة أن جميع الدول العربية تريد السلام والأمن والاستقرار وهي تعمل دون كلل بغية تحقيق هذا الهدف في الأمم المتحدة وفي اجتماعات القمة العربية والإسلامية وداخل المجموعات الجغرافية ذات الصلة. ودعا أيضاً المجتمع الدولي إلى أن يتفهم قلق المنطقة المشروع إزاء قدرات الأسلحة النووية لإسرائيل.

٧٧- وفيما يتعلق باقتراح المدير العام الرامي إلى عقد محفل لمناقشة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن الجمهورية العربية السورية موافقة مبدئياً على المشاركة فيه إذا أنضمت إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وأخضعت مرافقها النووية كافة لضمانات الوكالة.

٧٨- وتتمثل إحدى أهم مهام الوكالة في نقل المعارف النووية إلى الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية. وأعرب في هذا الصدد عن تقديره لعمل الوكالة بشأن تطوير قواعد البيانات ونشر الوثائق التقنية وتدريب الموارد البشرية في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وينبغي أن تشجع الوكالة الدول الأعضاء المتقدمة على إتاحة المزيد من فرص التدريب لرعايا البلدان النامية.

٧٩- وقال إن لجنة الطاقة الذرية السورية تؤدي دورا في نشر المعارف النووية، وخاصة باللغة العربية. وقد تعهدت مؤخرا بالقيام مجانا بترجمة القاموس المتعدد اللغات الخاص بالشبكة الدولية للمعلومات النووية (إينيس) التابعة للوكالة، معتمدة في ذلك على خدمات فرقة من الأكاديميين السوريين البارزين. كما ترجمت اللجنة نشرة *الوكالة الدولية للطاقة الذرية* إلى العربية. وقد قامت للسنة الخامسة على التوالي باستضافة دورة دراسية باللغة العربية تُمنح بموجبها شهادة دبلوم في الوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر الإشعاعية، وذلك بالتعاون مع الوكالة. وزاد عدد الطلاب الذين أكملوا الدورة بالفعل على مائة طالب. وتنظم اللجنة أيضا دورات تدريبية متخصصة كل عام للحاصلين على منح دراسية والزوار العلميين من الدول العربية. وعلاوة على ذلك، فإنها توفر الخبراء مجانا في شتى الميادين في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني.

٨٠- واسترسل قائلا إن مراقبة المصادر الإشعاعية هي مسؤولية وطنية يتعين مناقشتها على أساس معايير الأمان ومبادئه التوجيهية المتفق عليها دوليا، ولا بد وأن تعزز البنى الأساسية الرقابية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الوكالة سوف يرقى بمستوى القدرات الوطنية والإقليمية في هذا الصدد. وقدمت الجمهورية العربية السورية المساعدة في تطوير برنامج حاسوبي معني بالمصادر الإشعاعية وفي تدريب مفتشين منتمين إلى عدد من الهيئات الرقابية الوطنية على استخدام هذا البرنامج. ووافقت على مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها التي اعتمدها الوكالة في السنة الماضية وقد عملت مع فريق الخبراء الذي أعد مسودة الإرشادات المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها.

٨١- وأشار في معرض إعرابه عن شكره للوكالة على المساعدة التقنية التي قدمتها في إطار المشاريع الوطنية والإقليمية إلى وجود مشروعين مشتركين قيد التنفيذ بموجب الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (عراسيا)، وهما: مشروع معني بالتقييم المقارن لخيارات توليد الطاقة الكهربائية والآخر بشأن تعزيز القدرات الإقليمية على التدريب وإصدار الشهادات في مجال الاختبارات غير المتلفة. وحث الوكالة على مواصلة دعمها لاتفاق عراسيا.

٨٢- ومما يؤسف له أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الوكالة لضمان تنفيذ جميع مشاريع التعاون التقني في الوقت المحدد، فقد أدت الصعوبات التي ووجهت فيما يتعلق ببعض برامج التدريب والمنح الدراسية وشراء المعدات الطبية إلى حالات تأخير في تنفيذ بعض المشاريع الوطنية.

٨٣- وحذر من السماح للتوترات الدولية الحالية بأن تؤثر على الحاجة المستمرة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية من أجل استخدامها في مجالات مثل الرعاية الصحية والصناعة والبحث العلمي. ولا بد للبلدان التي تقدم هذه المساعدة من أن تفي بالتزاماتها التي قطعتها في عدة مناسبات مختلفة.

٨٤- وقال إن العجز في صندوق التعاون التقني خلال العام المنصرم نتيجة لعدم قيام الكثير من البلدان بسداد مساهماتها في أوانها قد أدى إلى انخفاض كبير في معدل التحقيق لعام ٢٠٠٣. واتفقت البلدان النامية على التوليفة الخاصة بإعفاء الجزئي وقبيلت بالتخلي عن مبدأ النمو الحقيقي الصفري في الميزانية مقابل وضع ترتيبات أكثر فعالية لتمويل صندوق التعاون التقني، على أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حتى الآن على آلية

توفر المزيد من الموثوقية في موارد الصندوق وإمكانية أكبر في التنبؤ بها. وأعرب عن أمله في أن تولي الأمانة المزيد من الاهتمام للمسألة وأن تقدم اقتراحات عملية بشأنها في أسرع وقت ممكن.

٨٥- وتحدث السيد دياتا (السنغال) قائلاً إن التعاون العلمي والتقني بين بلده والوكالة قد تم جزئياً عبر برامج مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية في ترييستا ومن خلال التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء في الوكالة والبرامج الخاصة مثل الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (أفرا). وقد حقق هذا التعاون نجاحاً في عدد من المجالات، بما فيها الزراعة والبيولوجيا والكيمياء والجيولوجيا والهيدرولوجيا والطب والفيزياء.

٨٦- وأضاف أن بلده حصل على مساعدة في مجال الوقاية من الإشعاعات في شكل استثمارات، ومعدات، ومساعدة بخصوص التشريعات، وإرساء البنية الأساسية الرقابية، وإعداد برنامج وطني معني بتطبيق الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتوقيع الاتفاقات الرئيسية المتعلقة باستخدام هذه الطاقة. ويفضل الإطار الجديد المؤسسي والرقابي لهذا البلد، تمكن من اعتماد قانون بشأن الوقاية من الإشعاعات أعد بالتعاون مع الوكالة ومن إنشاء مركز وطني للبحوث العلمية وتوسيع أنشطته البحثية في عموم أرجاء البلد. ويُعكف حالياً على إنشاء مجمع علمي يُنتظر منه الاستمرار في تعزيز البحوث، وعلى الاهتمام بإحدى الهيئات العلمية الأفريقية التي من شأنها أن تيسر التعاون فيما بين البلدان الأفريقية.

٨٧- ويشعر بلده بالامتنان للوكالة على إتاحتها الفرصة له لإنشاء مركز للبيانات يفسح المجال أمام تغطية العديد من البلدان الأفريقية بالرصد الجيولوجي ورصد الزلازل. ويعزز إنشاء المركز الوطني للبحوث العلمية عمل المجموعات التي تجري بحثاً في مجال الفيزياء الذرية والبيولوجيا والفيزياء النووية والجزئية.

٨٨- ورحب بجهود الوكالة الرامية إلى جعل برامج التدريب الا مركزية وتنسيق برامج البحوث التطويرية في أفريقيا. وأضاف أنه ينبغي تعزيز التنسيق بين البرامج الوطنية وبرامج الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (أفرا).

٨٩- والحالات الشاذة التي تعتري المناخ، مثل التصحر وموجات الجفاف، هي مسألة تثير انشغال العالم ومن الضروري أن تعمل جميع الأمم جنباً إلى جنب لحسم العواقب الوخيمة المترتبة على سلوك الإنسان.

٩٠- وقال إن السنغال لا تدخر جهداً في تعزيز برامجها الحالية للتعاون التقني مع الوكالة. وهي ترحب بتطوير التعاون بين الوكالة والقارة الأفريقية بالاستناد إلى المبادرات والبحوث والتنمية المحلية، والبنية الأساسية القائمة أو المزمع إنشاؤها.

٩١- وفضلاً عن ذلك، فهي تقدم دعمها دون تحفظ لبرنامج أفرا ولا تدخر سعيها في دمج البرنامج في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

٩٢- وقال السيد سيتشوف (بيلاروس)، في معرض تقديمه تعازيه إلى الاتحاد الروسي على ما تعرض له مؤخراً من سلسلة هجمات إرهابية لم يسبق لها مثيل، إن الحادثة الأخيرة أكدت الحاجة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك احتمال استخدام المواد النووية والمصادر المشعة في الأغراض التخريبية. وفي هذا الصدد، تقع على الوكالة مسؤولية متزايدة في حفظ الاستقرار والأمن الدوليين. وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في الوكالة والأمانة علمت جنباً إلى جنب بنجاح في الكثير من الميادين، وهي:

تحسين وتعزيز الحماية المادية للمرافق الحاوية على مواد نووية ومصادر إشعاعية، ووضع واستحداث مبادئ توجيهية بشأن التصرف في المواد النووية، وضمان الخزن الآمن للمواد التي قد تستخدم لإنتاج جهاز تشتت إشعاعي. وذكر أن بيلاروس تعلق أهمية خاصة على تعزيز الحماية المادية للمواد النووية. والجهود الرامية إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية هي مسألة رئيسية في هذا الصدد.

٩٣- ويساور بلده القلق خشية تفويض معاهدة عدم الانتشار بفعل الأزمة غير المحسومة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن المحادثات السادسة لم تفض إلى تحقيق أي منجزات جوهرية حتى الآن، فإنه يؤمل أن يؤدي التفاعل البناء لجميع المشاركين إلى إيجاد حل توافقي يساعد على تخفيف التوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٩٤- وأثنى على الجهود التي تبذلها الأمانة وإيران على حد سواء من أجل حسم المسائل المتعلقة المتصلة بالضمانات في ذلك البلد. وتعرب بيلاروس عن ثقتها أن إيران سوف تعمل مع الوكالة بروح من التعاون والشفافية.

٩٥- ويعتمد مستقبل نظام الضمانات ككل على مدى فعالية تعامل الوكالة مع الأزمات الحالية. وأضاف قائلاً إن من الضروري أن تبقى الوكالة موضوعية، مسندة حججها إلى حقائق راسخة، وينبغي لها أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في البحث عن حلول، وإجراء مشاورات مع حكومات البلدان المعنية.

٩٦- وتشارك بيلاروس بهمة في برنامج التعاون التقني الخاص بالوكالة وتعرب عن تقديرها لما تحقق من نتائج في السنوات الأخيرة. وقد ساعد النقل السباق للتكنولوجيات النووية إلى الدول الأعضاء والإعانات المقدمة في حل المشاكل الطبية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في توسيع نطاق إسهام العلوم النووية في تحقيق التنمية المستدامة في بيلاروس. وقال إن الإطار البرنامجي القطري الموقع في آذار/مارس ٢٠٠٣ يشكل أساساً متيناً يُستند إليه في مواصلة التطوير المهم للتعاون التقني بين بيلاروس والوكالة في الأجل المتوسط.

٩٧- وهذا التعاون ذو صلة كبيرة بالتغلب على التبعات التي خلفها حادث محطة تشيرنوبل للقوى النووية. وقد أنجز آخر مشروع في مجموعة مشاريع معنية بإنتاج بزر اللفت بنجاح في عام ٢٠٠١ وأنشئ مصنع لإنتاج المنتجات النظيفة بيئياً في المناطق الملوثة. وتواصل بيلاروس تنفيذها الناجح لمشروع نموذجي معني بإصلاح الأراضي المتضررة بحادث تشيرنوبل حيث يركز المشروع على عاملين رئيسيين هما تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وإنشاء صناعات تفسح المجال أمام إنتاج سلع نظيفة من مواد خام محلية.

٩٨- ويعلق بلده أهمية خاصة على تنفيذ مشروع إقليمي معني بوضع استراتيجيات تدابير مضادة طويلة الأجل ورصد تعرض السكان للإشعاع في المناطق الريفية المتضررة بحادث تشيرنوبل. ويهدف المشروع إلى حسم المهام العملية لرصد التعرض للجرعات ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للتغلب على التبعات التي خلفتها الكارثة.

٩٩- والتقدم الذي حققه محفل تشيرنوبل مرضٍ. ويفترض أن التزام المحفل بدقة بجدوله الزمني والتمويل المستدام لأنشطته سيفسح المجال أمامه لإكمال أعماله بحلول عام ٢٠٠٥. وتعرب بيلاروس عن بالغ تقديرها للدور الفعال الذي يؤديه المدير العام ونائبه لشؤون التعاون التقني وموظفو الإدارة في معالجة التبعات الطويلة الأجل التي خلفها حادث تشيرنوبل. ولا بد من الحفاظ على المستوى الحالي لتمويل البرامج الوطنية والإقليمية المتعلقة بهذا الحادث.

١٠٠- وذكر أن تدريب الموظفين هو أمر ضروري لتعزيز فعالية البنية الأساسية الرقابية لأمان المواد المشعة والنوية وأمنها. وتحظى جهود الوكالة الرامية إلى تطبيق نهج استراتيجي بشأن التعليم والتدريب في مجال الأمان الإشعاعي وأمان النفايات بالترحيب. وقد أسهمت بيلاروس إسهاما كبيرا في هذه الأنشطة على مدى سنين عدة باستضافتها للأحداث التدريبية والاستشارية التي تعقدها الوكالة، والتي كان آخرها الدورة التدريبية الثالثة لطلبة الدراسات العليا بشأن الأمان الإشعاعي وأمان المصادر الإشعاعية والمعقودة في جامعة ساخاروف الدولية للعلوم البيئية. وبيلاروس مهتمة بمواصلة تعاونها مع الوكالة على أساس الخطط والاتفاقات الطويلة الأجل.

١٠١- وبالمثل، فهي مهتمة أيضا بمواصلة تحسين التعاون التقني في ميدان الأمان النووي. وقد تكون الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها بلده في هذا المجال موضع اهتمام بالنسبة لبلدان أخرى، وخاصة أعماله المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة. وجرى بفضل المساعدة المقدمة من الوكالة تجهيز نقطتي تفتيش تجريبيتين بمعدات لرصد عبور المواد من الحدود. وذكر أن من المزمع القيام على أساس هذا المشروع بإنشاء نظام وطني مشغل آلياً لحصر ومراقبة عمليات نقل المواد النووية والمشعة.

١٠٢- وأضاف قائلاً إنه توجد مسألة أخرى ذات أولوية وهي الإدارة المأمونة للوقود النووي والنفايات المشعة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بمشاركة جميع الدول الأطراف في الاتفاقية المشتركة. ولذلك، فهو يشجع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك. وكثيراً ما ترتبط إدارة النفايات المشعة في بيلاروس بمهام أخرى ذات شأن مثل تحديد هوية المصادر اليتيمة وإعادة تأهيلها. وعُين نحو عشرين موقعا يحتمل أن يحدد فيها موقع هذه المصادر. وقد أكد فحص موقعين من هذه المواقع أنهما يشكلان خطورة من حيث الإشعاع. ويعكف على البحث عن موارد لمواصلة هذا العمل ولوضع مشروع نموذجي لإزالة هذه المصادر.

١٠٣- وختاماً، فإن بيلاروس تسدد بانتظام كامل مساهماتها في صندوق التعاون التقني وتدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمد هذا الصندوق بموارد مالية كافية من أجل تنفيذ برنامج التعاون التقني تنفيذاً شاملاً.

١٠٤- وتحدث السيد باتشيني (إيطاليا) قائلاً إن حكومة بلده تدعم جميع الأنشطة التي تضطلع بتنفيذها الوكالة بشأن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في نظامها الأساسي، وتنتظر باستحسان إلى الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز التنمية المستدامة للطاقة واستحداثات تكنولوجيا ابتكارية ومقاومة للانتشار والحفاظ على المعارف. كما تدعم أنشطة الوكالة الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي وترحب بالمبادرة العالمية لتقليص التهديدات.

١٠٥- وقال إن من الضروري دعم وتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي. ويترتب على الوكالة دور كبير تؤديه في ميدان التحقق وفي الاضطلاع بجميع الأنشطة المتصلة بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وينبغي النظر إلى استعراض وتعزيز المعاهدة، التي تمثل حجر الزاوية لنظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على أنهما أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار.

١٠٦- وبناء على ذلك، فإن إيطاليا تؤيد نظام التحقق الرصين الذي توفره البروتوكولات الإضافية، والذي يمكن الوكالة من تقديم تأكيدات موثوقة بشأن عدم تحريف المواد النووية والكشف عن المواد والأنشطة السرية على حد سواء. وقد صادقت إيطاليا على بروتوكولها الإضافي وتحث جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذوها. ويقدم بلده كامل دعمه أيضا لإعادة النظر في المسائل المتعلقة بدورة الوقود النووي، على غرار ما يقترحه المدير العام، ويتطلع إلى معرفة الاستنباطات التي توصل إليها فريق الخبراء الذي أنشئ مؤخرا. وأضاف قائلاً إن إيطاليا ملتزمة بمكافحة أي تحريف محتمل للمواد من خلال فرض ضوابط مراقبة صارمة على الصادرات الحساسة، بما فيها تلك المفروضة على نقل المواد النووية والمواد المتصلة بها، شريطة ألا تعرقل

هذه الضوابط التعاون الدولي فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتؤيد إيطاليا أيضا الوكالة في جهودها الرامية إلى مواصلة تحسين قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع بما يحقق مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة. وبالنظر إلى القلق واسع النطاق إزاء المخاطر المترتبة على هذا الاتجار، يتطلع بلده إلى التنفيذ المبكر للإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر الإشعاعية الشديدة الخطورة.

١٠٧- وقال إن بلده يواصل جهوده الرامية إلى الحفاظ على سلطة معاهدة عدم الانتشار وسلامتها. ولذلك، فهو يؤيد الرأي القاضي بضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وضرورة البدء بأسرع وقت ممكن في مفاوضات بخصوص إبرام معاهدة يمكن التحقق منها دوليا بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٠٨- وينبغي إعطاء الأمان النووي أعلى أولوية في كل مرحلة من مراحل البرنامج النووي لبلد ما. وتعد اتفاقية الأمان النووي في هذا الصدد أداة أساسية لنشر ثقافة أمان مشتركة رامية إلى تطبيق معيار مقبول دوليا في جميع محطات القوى النووية.

١٠٩- وأضاف قائلا إن إيطاليا ملتزمة أيضا بإكمال التصديق على الاتفاقية المشتركة التي تعتبر ضرورية لتحقيق مستوى رفيع من الأمان في عموم أرجاء العالم والحفاظ على هذا المستوى.

١١٠- وتعرب إيطاليا عن تقديرها للاهتمام الدولي المتزايد بإخراج المرافق النووية من الخدمة وتقف على أهبة الاستعداد للإسهام في خطط العمل التي اقترحتها الوكالة بشأن إخراج المرافق من الخدمة وتعزيز نظام التأهب والتصدي الدولي للطوارئ النووية والإشعاعية. وينبغي إيلاء ما يسمى بالعوامل غير التكنولوجية اهتماما خاصا لدى تنفيذ مشاريع الإخراج من الخدمة، مثل إشراك المجتمعات المحلية والقائمين على إعادة تطوير المواقع والنقابات.

١١١- ويقدم بلده كامل دعمه لمبادرة الوكالة فيما يخص المؤتمر الدولي الذي عقد في فرنسا مؤخرا بشأن إدارة المعارف النووية. واستمرارية المعارف النووية أمر يثير انشغالا متزايدا لدى الجميع، بما فيهم إيطاليا، حيث يعكف فيها قلة من الشباب على دراسة العلوم والهندسة النووية في الجامعات.

١١٢- كما تقدم إيطاليا دعما لمبادرات الوكالة في مجال التعاون التقني، ونظرا إلى أنها تعترف بتزايد أهمية هذه المبادرات بوصفها أداة لإحراز التقدم وتحقيق الاستقرار، فإن الأمل يحدوها في أن يتعلم الجمهور عامة النظر إلى الوكالة على أنها ليست مؤسسة تنفذ أعمال التحقق فحسب بل تقدم أيضا المساعدة للبلدان الأقل نموا بغية تحقيق مستويات معيشة أفضل. ولا بد أن تسعى الوكالة إلى وضع برنامج تعاون تقني بمشاريع أقل ولكن بجودة أفضل. ويرحب بالتنسيق الفعال بين أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة ذاتها وتلك التي تضطلع بها منظمات أخرى، ولاسيما التنسيق مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

١١٣- وتتمتع المؤسسات الأكاديمية والصحية الإيطالية بخبرة طويلة الأمد فيما يتصل بالتعاون مع الوكالة، وخاصة في مجال الطب النووي، وذلك بفضل تنظيم الدورات التدريبية والزيارات العلمية وتقديم المنح الدراسية. ويود بلده أن يتم تعزيز هذه البرامج العلمية وتتاح أيضا إمكانية إدراجها ضمن إطار وطني يتم الاتفاق عليه مع الوكالة. وفي هذا الصدد، فإن على الوكالة أن تؤدي دورا مهما في تقديم المساعدة والتعاون من أجل المساعدة على مكافحة المعدلات المتزايدة للإصابة بمرض السرطان في البلدان النامية.

١١٤- وقال إن إيطاليا تساهم من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بما يزيد على ٨٠ في المائة من ميزانية مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية الذي يضطلع بأنشطة وينفذ برامج رامية إلى تعزيز التعاون الدولي فيما بين العلماء في جميع أنحاء العالم. ويحظى دعم الوكالة لهذا المركز ببالغ تقدير إيطاليا مما شجعها على الاستمرار في تعزيز المركز ورفع مستوى الدور الذي يؤديه في تضيق الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب.

١١٥- ومن أجل ضمان فعالية التكلفة، ينبغي تحديد الأولويات بدقة عند البدء في الاضطلاع بأنشطة جديدة للوكالة. ويوفر النهج القائم على تحقيق نتائج مؤشرات تدل على احتمال حصول انحرافات في تنفيذ البرامج ويتيح فرصا للاستفادة من العبر المستخلصة من الخبرات السابقة. ويحظى استخدام مؤشرات الأداء لتحسين عمليات التقييم بالترحيب. ولا بد من إيلاء عناية خاصة لصوغ الأنشطة المندرجة في مجالات متقاطعة مثل إدارة المعارف وتوكيد الجودة فيما يتصل بالبيئة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تضع الأمانة سياساتها التي تتبعها بشأن تعيين الموظفين على أساس الكفاءة العلمية والتقنية من أجل الحفاظ على مستوى رفيع من الخبرة في الوكالة.

١١٦- وأضاف قائلاً إن إيطاليا بوصفها سادس أكبر المساهمين في الميزانية العادية للوكالة دائبة دوما على مراعاة التزامها بسداد مساهماتها وقد دفعت مساهماتها الطوعية بانتظام في صندوق التعاون التقني، حيث أسهمت بذلك في معدل التحقيق المرتفع الذي تم بلوغه هذا العام. ومن الضروري أن تعكس الأمانة هذا الالتزام في تعيينها موظفين من الرعايا الإيطاليين.

١١٧- وتحدث السيد حسان ياري (النيجر) قائلاً إن بلده ملتزم التزاماً تاماً بالأهداف التي تنشدها الوكالة وسيبذل قصارى جهده من أجل تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وتدعيم نظام عدم الانتشار. كما سيعمل مع المجتمع الدولي من أجل ضمان تحقيق السلام والأمن والرفاه في العالم. وفي هذا الصدد، فقد أصدر رئيس الجمهورية في الآونة الأخيرة قوانين بشأن التصديق على اتفاق الضمانات الخاص بالنيجر وأذن بانضمامها إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

١١٨- وأضاف أن النيجر تقدم كامل دعمها لجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز أمن وأمن المصادر المشعة. وهي عاكفة على العمل من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في مدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها وتحث البلدان الأخرى على أن تفعل مثلاً.

١١٩- ويقدر بلده جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجال الوقاية من الإشعاعات وصحة الإنسان والحيوان والبيئة والتغذية والزراعة.

١٢٠- ويعبر بلده عن أمتنانه بوجه خاص لتنفيذ برامج التعاون التقني في مجال الأمان الإشعاعي النفايات المشعة وصحة الإنسان والحيوان، والإنتاج الحيواني، والعلوم النووية وغيرها من التطبيقات النووية التي تعزز تنمية المورد البشرية في النيجر واستخدام الطب النووي. ولدى بلده حالياً مختبر للقياس المناعي الإشعاعي وكاميرا تعمل بأشعة غاما لتشخيص الأورام السرطانية.

١٢١- واسترسل قائلاً إنه بموجب الإطار البرنامجي القطري الجديد للنيجر للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، ستنفذ أنشطة التعاون بما ينسجم والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، التي تركز أساساً على التعليم الصحة والمياه والصرف الصحي والسياسات السكانية وبناء القدرات. وتتعلق طلبات المشاريع التي قدمها البلد إلى الوكالة في نهاية عام ٢٠٠٣ بإنشاء مركز للعلاج الإشعاعي، ودراسة التلوث بالنترات وتجديد المياه الجوفية، والتدريب على

القياس الإشعاعي والوقاية من الإشعاعات، ورصد التعرض المهني وتعرض الجمهور ومراقبة التعرض الطبي، والتصرف في النفايات المشعة، وتدريب إحدى الفرق على صيانة معدات المختبرات، وإنشاء مختبر للبيولوجيا الجزيئية وآخر لرصد المنتجات الحيوانية المنشأ في مختبر الماشية المركزي في نيامي، وتشجيع إنتاج واستهلاك الجذور والدرنات النباتية الغنية بالمغذيات الدقيقة. ويحدو بلده الأمل في أن تتم الموافقة على الكثير من هذه المشاريع في فترة السنتين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

١٢٢- وللمشروع المقترح بشأن إنشاء مركز للعلاج الإشعاعي أهمية خاصة في معالجة العدد المتزايد من المصابين بمرض السرطان. وأضاف قائلاً إنه يتعين حالياً إحالة المرضى إلى مستشفيات في الخارج، مما يتسبب في تفاقم الصعوبات المالية التي يعاني منها البلد. ويمكن أن يوفر مركز العلاج الإشعاعي في النيجر العلاج الشافي ومسكنات الآلام لثلثي هؤلاء المرضى. وتعهدت حكومة بلده بإنشاء مبنى هذا المركز وتعيين موظفيه وتخصيص ميزانية لتشغيله تكفل استبدال مصدر الكوبالت بشكل منظم وتوفير ما يلزم من المواد القابلة للاستهلاك والمنتجات الصيدلانية الإشعاعية. وناشد البلدان والمنظمات المانحة كافة أن تقدم المساعدة الأساسية اللازمة لتشييد المركز، الذي تبلغ تكلفته ١٦ مليون دولار تقريباً، ولتطوير خدمات الطب النووي داخل الأجسام الحية وخارجها في العاصمة نيامي.

١٢٣- وتعاني النيجر، شأنها شأن الكثير من البلدان الأفريقية، من نقص حاد في الموارد المائية المتجددة. ومع ذلك، وبفضل المشاريع المتواصلة للوكالة واستعدادها الدائم لمساعدة البلدان النامية، يحدو النيجر الأمل في إيجاد حلول لهذه المشاكل. وهي تعبر عن امتنانها للوكالة على المساعدة الكبيرة التي قدمتها في مجال التنمية المستدامة، ولاسيما في إطار البرامج الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بإدارة المياه والتصحر، وعلى التدريب الذي وفرته فيما يخص المواضيع المتصلة بالمجال النووي.

١٢٤- وتحدث السيد هوفمان (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) قائلاً إن طابع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتجه بشكل مطرد إلى أن يصبح عالمياً، بعد أن وقعت عليها ١٧٢ دولة وصدقت عليها ١١٦ دولة. ومن بين الجهات المصدقة على المعاهدة ٣٢ دولة من أصل ٤٤ دولة يلزم تصديقها عليها من أجل دخولها حيز النفاذ. وأضاف أن من المتوقع أيضاً أن يقدم السيد كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، صك تصديقه عليها إلى الأمين العام للأمم المتحدة خلال الأيام القلائل المقبلة.

١٢٥- وتنص المعاهدة على إنشاء نظام عالمي فريد للتحقق مؤلف من نظام دولي للرصد وعملياتي تشاور وإيضاح وعمليات تفتيش في الموقع وتدابير لبناء الثقة. ويقوم المركز الدولي للبيانات في فيينا بمعالجة وتحليل البيانات المستقاة من المحطات التابعة لنظام الرصد والموجودة في جميع أنحاء العالم. وتتاح جميع البيانات والنواتج التي يتوصل إليها المركز الدولي للبيانات للدول الأعضاء التي تقع على عاتقها المسؤولية النهائية لتحليل البيانات.

١٢٦- واسترسل قائلاً إن اللجنة التحضيرية وأمانتها التقنية المؤقتة أحرزت تقدماً كبيراً في الإعداد لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنفيذاً فعالاً. فقد استُكملت عمليات المسح الموقعي في ٣٢٢ مرفقاً من أصل ٣٣٧ مرفقاً من المرافق التابعة للنظام الدولي للرصد. وبلغ إجمالي المرافق التي ركبت أو طورت ١٩٠ مرفقاً.

١٢٧- ويقدم المركز الدولي للبيانات الدعم للتحقق من المعاهدة ويلتفت إلى اهتمامات الدول الأعضاء في المجالين المدني والعلمي من خلال توفير النواتج والخدمات اللازمة لتحقيق رصد عالمي فعال عن طريق إنشاء

واختبار مرافق معنية بتلقي البيانات التي تحصل عليها من محطات تابعة لنظام الرصد وجمع هذه البيانات ومعالجتها وتحليلها وإعداد تقارير عنها وحفظها. ويبلغ عدد المحطات المشمولة حتى الآن بعمليات المركز ١٠٥ محطات.

١٢٨- وأضاف قائلاً إن فائدة بيانات النظام الدولي للرصد ونواتج المركز الدولي للبيانات لا تقتصر على تحقيق الأمن الدولي فحسب، وإنما هي مفيدة أيضاً في الأغراض المدنية والعلمية، مثل توجيه الإخطارات السريعة بشأن موقع وحجم الزلازل المدمرة التي يحتمل أن تحدث، وإجراء الدراسات العلمية المتعلقة بالأرض بما فيها محيطاتها وغلافها الجوي، والكشف المبكر عن ثوران البراكين وتوجيه إنذارات إلى الطائرات بشأن الرماد البركاني في الغلاف الجوي. وأنشئ حوالي ٨٠ حساباً مضموناً للأطراف الموقعة، بالتزامن مع تحويل ما يزيد على ٦٠٠ مستخدم بالوصول إلى البيانات والنواتج وبالوصول على دعم تقني من المركز.

١٢٩- وذكر أن البنية الأساسية العالمية للاتصالات تقوم بنقل بيانات نظام الرصد إلى المركز وتبث البيانات والنواتج إلى الدول الموقعة. وتتولى الأمانة التقنية المؤقتة تشغيل هذه البنية بوصفها شبكة مغلقة ومأمونة للاتصالات عبر السواتل في عموم أرجاء العالم. وحالما يتم تشغيل الشبكة تشغيلاً كاملاً، فإن من المتوقع أن تقوم بنقل نحو ١١ غيغابايت من البيانات يومياً.

١٣٠- وبالنظر إلى أن تطوير النظام الدولي للرصد صار أكثر تقدماً، فقد أصبحت الأمانة التقنية المؤقتة ضالعة بشكل مطرد بتشغيل النظام وصيانته. وخصّصت موارد كبيرة لتخطيط وتنفيذ وتحليل الاختبار التدريجي الأول لأداء النظام ككل. وتنفذ أعمال بشأن استحداث عدة أدوات لرصد تشغيل الشبكة وصيانتها وإعداد تقارير عن ذلك وتعزيز البنية الأساسية المادية.

١٣١- وقال إن الأمانة التقنية المؤقتة قد نظمت دورات تدريبية مشتركة لمشغلي النظام الدولي للرصد وموظفي مركز البيانات الوطني في عام ٢٠٠٤. واستضافت مراكز البحوث النمساوية في زايبرسدورف برنامجاً للتدريب التقني في مجال تكنولوجيا النويدات المشعة. وعقدت دورات تدريبية إقليمية مشتركة في كل من أوبنيسك وكاراكاس لمشغلي المحطات التابعة لنظام الرصد وللموظفين التقنيين بمركز البيانات الوطني. وتتواصل الاستعدادات المفصلة بشأن عقد الأمانة التقنية المؤقتة حلقة عمل عن التشغيل والصيانة ببادن في تشرين الأول/أكتوبر، وعقدت دورات تدريبية إقليمية للموظفين التقنيين في مركز البيانات الوطني بداكار في تشرين الأول/أكتوبر وبجاكارتا في كانون الأول/ديسمبر.

١٣٢- وذكر أن الأمانة التقنية المؤقتة نفذت المرحلة التحضيرية لاختبارها الأول لأداء النظام ككل في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٤. وشارك فيها ما مجموعه ١٣٠ محطة من المحطات التابعة لنظام الرصد و٤ مختبرات للنويدات المشعة (حوالي ٤٠ في المائة من الشبكة). وقد كان التقييم المستمر عنصراً حاسماً للإعداد والتخطيط لتنفيذ هذا الاختبار. وانطوى تنفيذ المرحلة التحضيرية من الاختبار الأول على رصد تنسيق ومشاركة أطراف فاعلة أساسية في الممارسة وتأدية مختلف عناصر النظام وأدوات الإبلاغ لوظيفتها. وأضاف قائلاً إن التغذية المرتدة التي يُحصل عليها ونتائج التقييم الأساسي وسيناريوهات التنفيذ تشكل الأساس الذي يستند إليه في تنفيذ المرحلة الرئيسية في عام ٢٠٠٥.

١٣٣- ويتواصل العمل بشأن مسودة الدليل التشغيلي المعني بتنفيذ عمليات التفتيش في الموقع، وإعداد قائمة مؤقتة بمعدات التفتيش ومواصفات المعدات المستخدمة في أغراض الاختبار والتدريب، ووضع وتنفيذ برنامج

معني باختبار المعدات، وتحديد الأنشطة المضطلع بها مثل التجارب الميدانية والعروض الإيضاحية لاستخدام المعدات وحلقات العمل والتمارين النضدية والدورات المتقدمة التجريبية.

١٣٤- وذكر أن قياس مقدار غازي الزينون والأرغون-٣٧ الخاملين المشعين مهم لتنفيذ عمليات التفتيش الموقعي في إطار المعاهدة. غير أن معدات القياس المطلوبة فريدة من نوعها ومن الضروري تصميمها وتطويرها خصيصاً لهذا الغرض. ولدى الأمانة التقنية المؤقتة مشروعان منفصلان يتواصل تنفيذهما بشأن هذين الغازين بقصد الحصول على معدات القياس المعنية من أجل استخدامها في أغراض الاختبار والتدريب.

١٣٥- وقال إن لدى الأمانة حالياً ٢٧٠ موظفاً تقريباً من ٧٠ بلداً، يندرج نحو ١٧٥ موظفاً منهم في الفئة الفنية. وهي ملتزمة بسياسة توفير فرص عمل متساوية وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في الوظائف الفنية حوالي ٢٧ في المائة من الموظفين. وهي عاكفة على التعاون مع سائر المنظمات الدولية التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقراً لها فيما يخص تقديم الخدمات المشتركة وإدارتها.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/١٥.